مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــ المجلد: 14 / العـدد:02 (نوفمبر 2026) ص 471– 501
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

تأثير اتفاقيات ايفيان على العلاقات الثقافية الفرنسية الجزائرية 1962 –1978

The impact of the Evian Accords on Franco-Algerian cultural relations 1962–1978

ط.د: هلة صورية [1]، أ.د: عيسى ليتيم [2]
HELLA Soria [1], LITIM Aissa [2]
1– جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، hella.soria@univ-khenchela.dz
2 –جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، aissa.litim@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/04	تاريخ القبول: 2026/10/28	تاريخ النشر: 2026/11/25

الملخص: تستعرض هذه الدراسة تأثير اتفاقيات ايفيان على العلاقات الثقافية الفرنسية الجزائرية 1962–1978، مبرزةً كيف سعى النظام الفرنسي لتحويلها إلى أداة "نيوكولونيالية" تضمن هيمنته عبر امتيازات تعليمية ولغوية تهدف إلى تقييد سيادة الدولة الجزائرية، لقد سمح الإعلان الخاص بالتعاون الثقافي والفني لفرنسا الاحتفاظ بامتيازات خاصة منها حرية بناء المدارس والمعاهد وحفاظها على عدد من المنشآت التعليمية إضافة إلى مواكبة الجامعات الجزائرية لنفس البرامج والنظم الفرنسية. وتكشف الدراسة الصراع بين بنود الاتفاقية التي كرست النفوذ الثقافي الفرنسي، وبين جهود الدولة الجزائرية لتجاوز هذه التبعية عبر سياسات "التعريب" و"الجزأرة" واستقطاب الكفاءات البديلة. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الاتفاقيات تجاوزت مفهوم التعاون الثنائي لتغدو "معضلة هوية" وتحدياً بنيوياً عرقل بناء منظومة ثقافية وطنية مستقلة، وأسس ازدواجية فكرية امتدت تأثيراتها عميقا في مسار الدولة الوطنية.

كلمات مفتاحية: اتفاقيات ايفيان، التعاون الثقافي، العلاقات الثقافية، التعريب، الجزأرة، النيوكولونيالية.

Abstract: This study explores the impact of the Evian Agreements on Algerian-French cultural relations between 1962 and 1978. It explains how France used these agreements to preserve its cultural and educational influence in Algeria after independence through schools, universities, institutes, and French-based educational programs. The study also examines the contradiction between the agreements, which reinforced French cultural dominance, and Algeria's efforts to promote Arabization and strengthen an independent national identity. It concludes that the agreements were not merely a framework for cooperation between the two countries, but also a challenge to Algerian cultural sovereignty. Their long-term effects contributed to a lasting intellectual, linguistic, and cultural duality in post-independence Algerian society and institutions.

Keywords: Evian accords; cultural cooperation; cultural relations; Arabization; Algerianization; Neocolonialism.

المؤلف المرسل: صورية هلة، **الإيميل**: hella.soria@univ-khenchela.dz

1. مقدمة :

مازالت اتفاقيات ايفيان – التي أنهت الصراع الجزائري الفرنسي– لحد الساعة تثير النقاشات الأكاديمية السياسية والإيديولوجية لما انطوت عليه نصوصها من أبعاد لها آثار على مستقبل الدولة الجزائرية، وفي علاقتها بفرنسا وكانت عبارة عن بنود واتفاقيات وشروط لكلا الطرفين تحدد مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، واضطر المفاوض الجزائري خلالها تقديم تنازلات كثيرة اعتبرها مؤقتة مقابل حصوله على الاستقلال السياسي لبلاده، لذلك أدركت الجزائر المستقلة التي تربطها بالدولة الاستعمارية السابقة قيود التبعية في جميع المجالات خاصة الثقافية التي تعد الأخطر وأكثرها حساسية وتعقيدا فعملت على محاولة التخلص منها

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير مدى تحكم اتفاقيات ايفيان في طبيعة العلاقات الثقافية بين الجزائر وفرنسا من 1962 إلى 1978 وهي مرحلة تميزت بتحولات سياسية واقتصادية داخل كلا البلدين، وفهم كيف شكلت هذه الاتفاقيات منطلقا لعلاقات ثقافية متعددة الأبعاد تراوحت بين إرث استعماري حاضر بقوة ورغبة في بناء ثقافة وطنية مستقلة والتحقق من أن العلاقات الثقافية تعتبر أداة من الأدوات الفعالة في استمرار النفوذ الفرنسي في الجزائر

إن هذه الدراسة تدرس إشكالية في غاية الأهمية تكمن في توضيح الآثار الثقافية لاتفاقيات ايفيان على الدولة الجزائرية والإجراءات التي اتخذها النظام الجزائري لتجاوز هذه الآثار وأثر كل ذلك على العلاقات الفرنسية الجزائرية؟ وهل لعبت دور فعال في تعاون ثقافي فرنسي للجزائر حقيقي أم أدت إلى استمرار هيمنة ثقافية فرنسية مقنعة؟

عالجنا هذه الإشكالية باستخدام مناهج تتناسب مخرجات الموضوع ذو الطبيعة التاريخية السياسية، في مقدمتها المنهج التاريخي بأدواته الوصفية والتحليلية لتتبع سياق الأحداث مع الاستعانة بمنهج تحليل النظم السياسية لفهم القرارات الكبرى في تلك الحقبة، كما تجدر الإشارة إلى أن المقال لا يتوقف عند السرد الوصفي، بل يرتكز على مقارنة استقرائية لمصادر أولية متقاطعة، تشمل الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1962 –1978) لتتبع التحولات الهيكلية للسيادة اللغوية، وبالموازاة مع ذلك، استنطاق المراسيم والتقارير المقابلة في الجريدة الرسمية الفرنسية، والوثائق الدبلوماسية المحفوظة في مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي (وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية M.A.E.F).

2. الجوانب الثقافية في اتفاقيات إيفيان

1.2 ماهية اتفاقيات إيفيان وإطارها القانوني:

من المعلوم أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تبرمها أشخاص القانون الدولي العام والأشخاص الدولية هم أساسا الدول والمنظمات الدولية والحركات التحررية الوطنية، والفرد كشخص دولي احتياطا، وأطراف اتفاقيات إيفيان المبرمة بين الجزائر وفرنسا هما الدولة الفرنسية وحركة التحرر الوطنية (جبهة وجيش التحرير الوطني أو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) (أبرباش، 2013، الصفحات 147 – 148)، وعليه فإن هذه الاتفاقيات أبرمت بين أشخاص القانون الدولي بعد مفاوضات طويلة وشاقة بين طرفيها كانت تتوقف من حين إلى آخر تخللتها اتصالات ولقاءات سرية وعلانية ويعتبر لقاء ايفيان آخرها وبه توجت المفاوضات بالاتفاقيات التاريخية (بن خدة، 1987، صفحة 17) وتم التوقيع على اتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962م، وإعلان وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962م (دحلب، 2007، الصفحات 157 – 158)، ونشرتها الجريدة الرسمية الفرنسية كنصوص داخلية يوم 20 مارس 1962م وبعض المحاور نشرت كمراسيم. (Gouvernement de la République française, 1962).

إن ما يمكن أن نسميه اتفاقيات ايفيان تظهر كنصوص متفرقة، تم نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بصفة وثائق داخلية بدون توقيع ولا صيغة تنفيذية، تحت عنوان "الإعلانات الحكومية ليوم 19 مارس 1962"، علاوة على اتفاق وقف إطلاق النار الذي تذكر المصادر الأرشيفية أنه النص الوحيد الذي وقع عليه كريم بلقاسم باسم الوفد الجزائري، أما الإعلانات الأخرى فقد فرضت من طرف المفاوض الفرنسي، الذي رفض إعطاء حتى عنوان "خواتم محادثات ايفيان " التي دافع عنها الوفد الجزائري المفاوض أو التصريح المشترك على غرار الاتفاقية الكاميرونية الفرنسية، ولكن الإعلان العام الذي تمت صياغته من طرف برنارد تريكو (Bernard Tricot) ورضا مالك ويلزم الطرفين ورد فيه مرتين أن الاتفاق قد تم بموافقة مشتركة فيما يتعلق بشروط تقرير المصير، وتنظيم السلطات العامة خلال المرحلة الانتقالية وتم تحديد استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا كحل يرضي مصلحة البلدين(Ageron, Les accords d'Évian(1962), 1992) وتقرر عرض هذا الحل في استفتاء صيغت أفكاره على النحو الآتي "هل تريد أن تصبح الجزائر مستقلة على أساس التعاون مع فرنسا، وفق الشروط المحددة في البيان الصادر بتاريخ 19 مارس 1962؟" (ديغول، 1971، صفحة 145)، وينبغي أن نشير هنا إلى أن النص على أنها دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا لا يغير من الوضع القانوني لدولة الجزائر المستقلة، ذلك أن عبارة التعاون غير محددة المدلول في العرف الدولي ولا تعني قيام أي اتحاد قانوني بين فرنسا والجزائر، وليست لها قيمة قانونية

في علاقة البلدين وإنما مغزاها سياسي فقط (حسنين، 1986، صفحة 556)، إذن هذه الاتفاقيات تمثلت في اتفاق وقف إطلاق النار إضافة إلى إعلانات وضمانات وملاحق.

2.2 تقييم الأطراف لها

أ-النظرة الجزائرية:

إذا تمعنا قليلا في محتوى الاتفاقيات نجد أنها على حد تعبير بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الذي صرح عند إعلان وقف إطلاق النار بأن هذه الاتفاقيات هي نصر عظيم للشعب الجزائري وحققت الأهداف الثورية لجبهة التحرير الوطني التي عبر عنها بيان أول نوفمبر وكرسها ميثاق الصومام خاصة في ما يتعلق بـ: وحدة التراب الوطني، وحدة الشعب الجزائري والاعتراف الفرنسي بالاستقلال التام للجزائر حيث أصبحت الجزائر مسؤولة عن الدفاع عن أراضيها وحقها في السيطرة على كل أمورها الداخلية والخارجية (نداء الرئيس بن خدة الى الشعب، 1962)، كما علق كريم بلقاسم الموقع على اتفاقيات إيفيان على الخطوط العريضة للاتفاق الذي كان يرى بأنه متوازن لكن قدمت فيه تنازلات أكثر حسب رأيه مصرحا بأن مهمتنا الأساسية مواصلة تطبيق اتفاقيات إيفيان (لونغ، 2012، صفحة 160)، وفيما يخص جانب التنازلات وضح بن خدة أن هذه الاتفاقيات لا تلقى رضا كاملا من جانب الحكومة، لكنها الأفضل في الظروف الحالية مبررا ذلك بـ: "المفاوضات في نفسها تعني المساومة وتحتمل بعض التنازلات ... وقد تم استرجاع كل هذه التنازلات بعد الاستقلال، ولكن لم يكن هناك أي تنازل فيما يتعلق بالنقاط الأساسية للثورة، فهكذا استرجعنا باليمنى ما أعطيناه باليسرى" (بن خدة، 2007، الصفحات 156-157).

ب-النظرة الفرنسية:

اعتبرت فرنسا هذه الاتفاقيات ضمان أكيد وتأمينا لمصالحها ضد التقلبات التي سيأتي بها الاستقلال، فلما أعلنت المعارضة في البرلمان الفرنسي أن اتفاقيات إيفيان ما هي إلا "استسلام دون هزيمة"، لجأ ديغول كعادته في الأمور الخطيرة إلى طرح سياسته الجزائرية في استفتاء شعبي وكان لنشاط منظمة الجيش السري في هذه الفترة دور كبير في توجيه الشعب الفرنسي إلى الموافقة وكانت نتيجة استفتاء 08أفريل1962م بنسبة 91% بالموافقة، وبعد صدور نتيجة الاستفتاء خاطب ديغول الشعب الفرنسي مذكرا له بالفوائد التي حققتها الدولة الفرنسية من خلال اتفاقيات إيفيان منها: الامتيازات الاقتصادية والعسكرية والثقافية إضافة إلى تخلص فرنسا من أعباء الحرب الجزائرية المادية والأدبية (معوض أحمد، 1978، صفحة 29).

كتقييم لهذا الجانب من اتفاقيات إيفيان، نفهم أن السياسة الفرنسية لم تكن تهدف إلى تحقيق السلام فحسب، بل أيضا إلى المساعدة في بناء جزائر تضمن احترام بعض المصالح الفرنسية وحماية الأوروبيين حيث منحت الجالية الأوروبية في الجزائر وضعا قانونيا متميزا يشبه إلى حد كبير دولة داخل دولة مع التزام الدولة الجزائرية على الاعتراف بهذا الوضع والتعاون بين المجتمعات، إلا أنه لم يكن بوسع فرنسا أن تتجاهل تطور الدولة الجديدة على المستوى الدولي، كانت تنوي تجنب أن تنزاح الجزائر إلى المعسكر السوفياتي فتعارض التأثير الفرنسي في إفريقيا، من جهة أخرى كانت فرنسا تريد الاحتفاظ بالمواقع الصحراوية فتستخدمها على الأقل المدة اللازمة في التجارب النووية، حيث منحت الاتفاقية لفرنسا حق استئجار المرسى الكبير لمدة 15 سنة كما تحتل مواقع معينة في الصحراء الجزائرية لمدة 5 سنوات أهمها كولمب بشار ورقان، كانت ترجو أيضا السيطرة على الدوام على استغلال النفط الصحراوي حتى تضمن تموينها الطاقوي في منطقة الفرنك من خلال الامتيازات التي منحت للشركات الفرنسية بشأن التنقيب والاستغلال، أخيرا كانت تأمل الإبقاء على تأثيرها الثقافي (Laskaris, 2015 – 2016, pp. 49–50). ومقابل ذلك يقول شارل ديغول (Charles de Gaulle) تمنح فرنسا للجزائر مساعدة مالية هامة وعرض إرشادات خبرائنا في مختلف النشاطات وتقديم العدد اللازم من المعلمين والأساتذة في مختلف مستويات التربية الوطنية، لكي يتاح للنخبة الجزائرية أن تكتسب الثقافة الفرنسية وأن يتم تعليم الشعب باللغة الفرنسية (ديغول، 1971، صفحة 127).

3.2 مبادئ التعاون الثقافي في اتفاقيات إيفيان

تضمنت اتفاقيات ايفيان التي أرست الأساس القانوني للعلاقات الفرنسية الجزائرية بعد 05 جويلية 1962، إعلانان بشأن التعاون الثقافي والتقني تضمن المبادئ التالية: تتعهد فرنسا بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر من أجل مساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي (فايس، 2013، صفحة 621)، من حق كل من البلدين إنجاز منشآت تعليمية ومعاهد جامعية في البلد الآخر بمناهجهما الخاصة–العربية في الجزائر، والفرنسية في فرنسا– ولرعايا الدولتين حرية الالتحاق بهذه المدارس والمعاهد، كما تحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد المنشآت التعليمية وتلحق بمكتب ثقافي وجامعي (مالك، 2003، الصفحات 441–442)، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي حتى تواكب مستوى الجامعات الفرنسية وإتباع نفس النظم الفرنسية في البرامج والتعليم والامتحانات، يقدم كل بلد لرعايا البلد الآخر منح للدراسات والأبحاث ليسهل لهم أيضا الالتحاق بمنشآت التعليم والبحث التابعة لها، يعمل كلا من البلدين على تسهيل دخول ونشر جميع وسائل التعبير عن الرأي الخاصة بالبلد الآخر في أراضيه، إضافة إلى دراسة اللغة والتاريخ والحضارة

الخاصة بالبلد الآخر، كما يحدد اتفاق مشترك فيما بعد حول كيفية مساعدة فرنسا للجزائريين في ميدان الإذاعة والتلفزيون والسينما (بن خدة، 1987، الصفحات 116 – 118).

عند قراءة بنود هذا الإعلان يتبين لنا أن هذه الاتفاقية الثقافية تهدف إلى منح فرنسا امتيازات في المقام الأول مما حد من السيادة الثقافية للجزائر وأنشأ نظاما تعليميا مزدوجا، أما فيما يخص إمكانية البلدين إقامة هذه المؤسسات في البلد الآخر، فالجزائر لم تكن قادرة في ذلك الوقت (غداة الاستقلال) والفترات اللاحقة لها مباشرة على فتح مؤسسات تعليمية في فرنسا، ويذكر سعد دحلب حول اللغة أن اللغة العربية أثارت جدلا كبيرا جدا بالرغم من أنها هي لغة البلاد، لكن الفرنسيين أرادوا أن تكون اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية أو على الأقل اللغتين كلتاهما معا (الفرنسية والعربية) وفي آخر الأمر جعلنا للغة الفرنسية مكانة لائقة (بالنسبة للغات الأجنبية الأخرى)، فلم نكن نرى من الفرنسية في قرارة أنفسنا إلا الفائدة بجانب اللغة العربية الوطنية والرسمية الوحيدة في البلاد (Dahlab, 1990, p. 157)، والأهم في هذا المجال الثقافي أن نصوص هذه الاتفاقيات تم صياغتها باللغة الفرنسية ولم تكتب باللغة العربية ولم تترجم إليها قبل التوقيع عليها وكأن المفاوض الجزائري كان يمثل بلادا فرنكوفونية، فكان يحرر وثائقه ومعاهداته ويتخاطب مع الفرنسيين بلغتهم لا بلغته فموضوع السيادة اللغوية كان غائبا لدى الوفد الجزائري (سعدالله، 2007، الصفحات 101–102).

أما من الناحية التقنية فأهم ما نص عليه إعلان المبادئ الخاص بالتعاون الفني والذي تضمن سبعة مواد بأن تتعهد فرنسا بتقديم مساعداتها الفنية وتكفل للجزائر حصولها على المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث والتجارب، حيث تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر العمال الذين هي في حاجة إليهم، وتقدم الجزائر كل سنتين كشفا بهذه الوظائف، وهي مدة العقد ويتبع العمال السلطات الجزائرية، ولا يجوز لهم العمل بالسياسة كما لا يجوز للحكومة الجزائرية طردهم من البلاد دون مبرر، (بن خدة، 1987، الصفحات 119–120) إذن فهذا التعاون هو فرصة للجزائر من أجل تنظيم الهيكلة اللازمة لموظفيها الإداريين وتدريب المهنيين الشباب الجزائريين سواء الموجودين في الجزائر أو في فرنسا لاكتساب الخبرات(Ruzié, 1963) ، ومع ذلك أعطيت الأولوية لحقوق الموظفين الفرنسيين، بينما حظي الجزائريون في فرنسا باهتمام أقل، كما عاشت الجزائر غداة الاستقلال مشكلة خطيرة بسبب الهجرة الجماعية للمستوطنين الأوروبيين الذين رحلوا وأخذوا معهم خبراتهم الفنية وكفاءاتهم الإدارية ورؤوس الأموال وقدراتهم المهنية وتخصصاتهم العلمية الدقيقة التي كانت تتولى تسيير دولاب الإنتاج أثناء الحكم الفرنسي في الجزائر، وهذا ما يجعل الجزائر تعود مرة أخرى إلى الفلك الفرنسي الاستعماري (معوض أحمد، 1978، صفحة 47).

4.2 البروتوكولات والاتفاقيات اللاحقة

لم تمنع اتفاقيات إيفيان البلدين من توقيع بروتوكولات تعاون إضافية لتنظيم العلاقات الثنائية، بما في ذلك الجانب الثقافي وفقًا لمقتضيات كل مرحلة ونذكر منها:

تناولت الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية الصادرة بتاريخ 14 سبتمبر1962م مرسوم تضمن بروتوكول ملحق متعلق بوضع العملاء الفرنسيين العاملين في الجزائر وبروتوكول ملحق متعلق بوضع المعلمين الفرنسيين في الجزائر، تناول أيضا إجراءات في ستة بنود منها التزام الحكومة الفرنسية بأخذ المؤهلات التعليمية التي حصل عليها الوكلاء الفرنسيون بعين الاعتبار بشرط أن تكون صادرة وفقا للمعايير الأكاديمية المتفق عليها بين السلطات الجامعية في الدولتين، كما يتم تفتيش أعضاء هيئة التدريس الفرنسيين من قبل جامعيين جزائريين مؤهلين أو من قبل مفتشين فرنسيين مع مراعاة حقوقهم وتعمل السلطات الجزائرية على مساعدتهم للقيام بمهمتهم بنجاح، إضافة إلى بروتوكول توزيع المؤسسات التعليمية (République Algérienne Démocratique et Populaire, 1962)، وتم تعديلها في11 جوان 1963م، حيث تم تحديد المؤسسات التعليمية التي سوف تبقى تابعة لفرنسا ابتداء من 15 سبتمبر 1963م إلى غاية 15 سبتمبر 1965م منها: ثانوية فيكتور هيقو وديكارت في العاصمة، كما تعهدت وزارة التربية الوطنية الجزائرية مؤقتا بإدارة بعض المعاهد إلى مجلس البحث العلمي الفرنسي لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد منها: معهد الدراسات النووية ومعهد بيار وماري كوري لمكافحة السرطان، معهد علم المحيطات، مركز الدراسات الأدبية والإنسانية (République Algérienne Démocratique et Populaire, 1963).

كما أبرمت الحكومتان الفرنسية والجزائرية اتفاقية أخرى في هذا المجال في باريس بتاريخ 08 أفريل 1966م التزمت فيها الحكومة الفرنسية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع الأكاديميين والمعلمين على تقديم الدعم للحكومة الجزائرية لا سيما من خلال تخصيص عدد معين من المقاعد في المسابقات الجامعية الفرنسية المخصصة لتلبية احتياجات المؤسسات الجزائرية كما حدد القانون الالتزامات المهنية للموظفين الفرنسيين في الجزائر وحقوقهم وواجباتهم وكل مستحقاتهم المالية (Laskaris, 2015 – 2016, p. 156)، وتعرضت هذه الاتفاقية لنقد شديد من قبل الهيئات التعليمية الفرنسية المتواجدة في الجزائر، مستندة إلى أن هذه الاتفاقية لم تثبت أي ضمانات حقيقية للحقوق الشخصية والحريات الفردية للعاملين في مجال التعاون الفرنسي بالجزائر (معوض أحمد، 1978، صفحة 201)، وتعديلا لأحكام هذه الاتفاقية أبرمت الدولتان اتفاقية جديدة في مجال التعاون الثقافي والتقني بينهما يوم 22 أوت 1970م في الجزائر تناولت الكيفيات المتعلقة بحساب مكافآت المتعاونين وطريقة تقاسم الأعباء بين فرنسا

والجزائر ابتداء من الأول من سبتمبر 1970م والتي نصت على أن تدفع الحكومة الجزائرية أجور الفئات العسكرية الفرنسية التي تعمل في مجالات التعاون الثقافي الفرنسي والتي وصلت القيمة الإجمالية في تلك الفترة إلى 56 مليون فرنكا، إضافة إلى دفع 60 % من مكافآت العناصر المدنية الفرنسية العاملة في تلك المجالات أي 15 مليون فرنك لجميع عمال الإغاثة ويمكن تقدير نصيب فرنسا بحوالي 48% من إجمالي تكلفة عمال الإغاثة الفرنسيين وأثر ذلك على الأعباء المالية الجزائرية والتي وصلت إلى 206 مليون فرنك تقريبا في إطار هذه الاتفاقية، أما الجانب الفرنسي فبلغت التزاماته المالية في نفس المجال 137,5 مليون فرنك تقريبا (bruno, 1970).

وبموجب الاتفاقية المبرمة في 11 جويلية 1968م بين فرنسا والجزائر في 02 ديسمبر تم تسليم ما يقارب 300 عمل فني (157 لوحة) وتم تسليم (136 رسما) كانت محفوظة في متحف اللوفر إلى المتحف الوطني للفنون الجميلة واعتبرت الجزائر هذه الأعمال جزء من التراث الفني للجزائر وطالبت بها منذ إعلان الاستقلال (André, 1969)، ولتطوير البث التلفزي أبرمت الدولتان اتفاقية 21 جويلية 1966م التزمت من خلالها فرنسا تمويل البنية التحتية للتلفزة الجزائرية، أما بروتوكول 21 ديسمبر 1966م كان هدفه تطوير شبكة الإذاعة الجزائرية تم مع 03 شركات فرنسية بتمويل بلغ 40 مليون فرنك (علاوي، 2017، الصفحات 256–257).

3. مظاهر التعاون الثقافي الفرنسي الجزائري

1.3 نشاط المراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر:

بعد توقيع اتفاقيات إيفيان كانت العلاقات الفرنسية الجزائرية من مسؤولية رئيس الوزراء ثم فوضت هذه المسؤولية إلى وزارة الدولة للشؤون الجزائرية ومنذ 8 جانفي1966 أصبحت شؤون الجزائر تابعة مباشرة لوزير الخارجية الذي أصبح مسؤول عن تنفيذ اتفاقيات التعاون الثقافي (Bruno, La coopération culturelle Franco–Maghrébine, 1967)، وتم تطبيق الأحكام والمبادئ الواردة في اتفاقيات إيفيان بعد الاستقلال بأسابيع محدودة،

1.1.3 الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي في الجزائر:

في11أوت 1962م أعلنت وزارة شؤون الجزائر لائحة إنشاء الديوان الجامعي والثقافي الفرنسي بالجزائر، والذي يتمتع بصفة مؤسسة عمومية يديرها مجلس إدارة يرأسه رئيس جامعة باريس، بموجب مرسوم مؤرخ في 12 سبتمبر 1962م بغرض ضمان تعليم الشباب الفرنسي الذين يعيشون في الجزائر وكذلك عدد معين من الشباب

الجزائريين أو الأجانب الراغبين في إكمال دراستهم الابتدائية أو الثانوية حسب البرامج والأساليب الفرنسية (M.A.E.F, 1969)

ومن الناحية القانونية نظم هذا الديوان كفرع من فروع السفارة الفرنسية في الجزائر وكجهاز أجنبي يتمتع بالكثير من مظاهر الاستقلال الذاتي عن الأجهزة الوطنية الجزائرية وهذا يمس بطبيعة الحال اعتبارات السيادة الوطنية (معوض أحمد، 1978، صفحة 197)، لكن الهجرة الجماعية للفرنسيين عامي 1962م و1963م أدت إلى انخفاض عدد الجالية الفرنسية بالجزائر ومن ناحية أخرى أدى تطور التعليم الجزائري نفسه إلى انخفاض تدريجي في عدد العاملين بهذا الديوان، حيث نلاحظ خلال السنة الدراسية 1962م – 1963م ضمت 93.058 طالبا و2923 معلما و259 مؤسسة منها 15 مدرسة ثانوية و06 مدارس ثانوية تقنية، أما في السنة الدراسية 1968م – 1969م ضمت 13.305 طالبا (منهم 56,58 % فرنسي، 36,95 % جزائري، 6,47 % أجانب من طرف ثالث) و687 معلما و60 مؤسسة منها 05 مدارس ثانوية، ومنه نلاحظ ارتفاع عدد التلاميذ وانخفاض عدد المؤسسات والأساتذة (M.A.E.F, 1969)وبلغت ميزانية أعمال هذا المكتب في عام 1968م حوالي 33,7 مليون فرنك وعام 1969م 38,5 مليون فرنك وتتجلى المساعدات الفرنسية أيضا في مجالات أخرى عديدة إذ تدفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رواتب العديد من أساتذتها وتمول وصول العشرات من زملائهم الذين يقدمون الدورات والامتحانات إضافة إلى ذلك تكمل المساعدات المالية غير المباشرة المخصصة لشراء الكتب واللوازم المدرسية، كما تستمر بعثات المكتب الثقافي في الجزائر في تنفيذ العديد من المهام منها: تقديم الدروس المسائية والندوات التعليمية باستخدام الوسائل السمعية والبصرية والتبرع بالكتب والأفلام والمعارض والمؤتمرات (Bruno, La coopération culturelle Franco–Maghrébine, 1967)،

تضم المراكز الثقافية الفرنسية الخمسة في الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة وتلمسان17 ألف عضو، وتستقبل أيضا عشرات الآلاف من الزوار في فعالياتها المتنوعة وتضم مكتباتها 80 ألف مجلد، وتقدم حوالي 200ألف استعارة سنويا. وفي عامي 1968 و1969 نظمت 200 مؤتمر و75 معرضا و65 حفلة موسيقية و700 عرض سينمائي و8000 استعارة سينمائية لمختلف المدارس والجمعيات الثقافية، يدعم هذا الجهد التوعوي المهم 29 مركزا ثقافيا موزعة على 15 ولاية جزائرية تسعى إلى استقطاب الجزائريين الراغبين في معرفة المزيد عن اللغة والثقافة الفرنسية، يضم كل مركز مكتبة واحدة على الأقل وقاعة اجتماعات واحدة مما يسمح بتنظيم المؤتمرات وعروض الأفلام والحفلات الموسيقية وغيرها (M.A.E.F, 1969).

2.1.3 منظمة التعاون العلمي:

تأسست بموجب البروتوكول الفرنسي الجزائري المؤرخ في 15 مارس 1968 كانت استمرارا لمختلف أنشطة التعاون العلمي القائمة منذ استقلال الجزائر، يدير مجلس إدارتها السيد منتاليشتا(M. Mentalechta) مدير التعليم العالي في وزارة التربية الفرنسية والسيد غوتييه(M. Gauthier) رئيس جامعة الجزائر في السابق ومدير التربية في وزارة التربية في باريس بمساعدة مكتب دائم أربع معاهد : معهد الدراسات النووية – معهد علم المحيطات – مركز الأبحاث الأنثروبولوجيا وما قبل التاريخ والأثنوغرافية – مركز البحوث في فيزياء الأرض، ويرتبط بهذه المعاهد مركز أبحاث المناطق القاحلة في بني عباس وهو جزء من المركز الوطني للبحث العلمي (M.A.E.F, 1969)

3.1.3 المؤسسات التربوية: تطبيقا لاتفاقيات ايفيان احتفظت فرنسا بالعديد من الثانويات العامة والتقنية نذكر منها: ثانويتي فرومونتان Fromentin وغوتييه Gautier بالجزائر العاصمة ومارسيي Mercier في عنابة ولاموريسيار Moricière وماكس مارشو Avenue Max Marchand بوهران أما الثانويات التي ستسلمها فرنسا للجزائر في 15 سبتمبر 1965 فتتمثل في ثانوية دولاكروا Delacroix في الجزائر العاصمة وثانوية شارع شانزي بقسنطينة وموبا MAUPA في سكيكدة، أما المدارس الابتدائية والإكماليات فشملت كل ربوع الوطن من الجزائر العاصمة المدية وهران تيزي وزو سعيدة تلمسان مستغانم سكيكدة عنابة باتنة سطيف ساورة بسكرة الأغواط غرداية ورقلة[1]

4.1.3 المدارس الأبرشية: عند الاستقلال بقيت في الجزائر 167 كنيسة مفتوحة من أصل 567 كانت تنشط لنشر ورعاية الطائفة الكاثوليكية، وإلى جانب نشاطها الديني كانت تشرف على التعليم وضمت مدارسها الـ 147 المنتشرة في كامل التراب الجزائري 43 ألف تلميذ، منهم 32 ألف تلميذ في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية و4 آلاف تلميذ في التعليم الثانوي و1200 تلميذ في التعليم المهني والتقني وحوالي 6 آلاف تلميذ في التعليم الخاص الذي يهدف إلى استقبال الشباب والشابات الذين لم يكتمل تعليمهم أو لم يكن كافيا من بين هذه الأعداد نجد 3000 تلميذ أوروبي فقط يؤطرها معلمون أوروبيون من بينهم 500 رجل دين (M.A.E.F, 1969)لم يقتصر التعليم التبشيري على المدارس النظرية، فقد أنشأ أيضا مدارس تقنية ويدوية والتي بلغت 06 مدارس في العاصمة تعلم الخياطة والطرز والأعمال المنزلية عرفت إقبال 1093 تلميذة ومنه ندرك أن هذه المؤسسات الثقافية سواء كانت

[1] للتعرف أكثر على هذه المؤسسات التربوية انظر Journal officiel de la république Algérienne 30 juillet 1963

مدنية أو دينية تشترك في نفس الغايات والأهداف وهي المحافظة على التواجد الثقافي الفرنسي في الجزائر (مغزيلي، 2021، صفحة 275)

5.1.3 المعاهد التكنولوجية:

في سنة 1969 التي صادفت دراسات الخطة الرباعية (1970–1974) والتي أظهرت عجزا كبيرا في الكوادر المتوسطة، نشأت فكرة جزائرية–فرنسية أفضت إلى صيغة مبتكرة تهدف إلى اكتساب المهارات التطبيقية في أصلها كانت هذه الفكرة موجهة إلى الشباب الذين أنهوا دراستهم دون إتمامها، وكان لديهم معارف عامة غير واضحة ولم يجدوا سبيلا للاندماج في سوق العمل، إذ لم تكن المؤسسات المحلية قادرة على توجيه تعلمهم ميدانيا، وكانت الصعوبة كامنة في ضرورة إنشاء مسارات تعليمية تتوافق مع وظائف محددة دون الوقوع في فخ التخصص المفرط، وقد اعتمدت المنهجية التعليمية على التناوب المبرمج بين فترات التدريب في بيئة العمل الحقيقية وفترات التعليم النظري، وكان النموذج الأول معهد التكنولوجيا الزراعية الذي أقيم في مستغانم، قد بدأ نشاطه في جانفي 1970، وتبعه ستة معاهد أخرى: معهد الصيانة الكهرو ميكانيكية، معهد البناء والأشغال العمومية في بن عكنون، معهد التجارة معهد التقنيات المالية والمحاسبية معهد التخطيط ومعهد الطبوغرافيا الكائن في أرزيو وقد استلزم الاستثمار التربوي المطلوب وتوزيع المتدربين إلى مجموعات صغيرة تتطلب إشرافا عدديا ومؤهلا كل ذلك أدى إلى تجديد التعاون الفني، ولعل الأهم من ذلك هو التعاون المتعدد مع الدوائر المهنية الفرنسية في هذه المناسبة: المعهد الوطني للإحصاء الاقتصادي (I.N.S.E.E)، المعهد الجغرافي الوطني(I.G.N) المدارس الكبرى (E.S.S.E.C) المدرسة المركزية، المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن، اتحاد الصناعات الميكانيكية، البنوك وغير ذلك.

وبعد هذه الموجة الأولى من سبعة معاهد التي كان لفرنسا فيها ولا يزال دور حاسم في تصميمها وتمويلها، اتسع التعاون الفني الفرنسي ليشمل تحويل اثنتي عشرة مدرسة إقليمية للزراعة إلى معاهد تكنولوجيا للوسائل الزراعية المتخصصة (I.T.M.A) وإنشاء معهد وطني للهندسة الميكانيكية بدأ نشاطه سنة 1975، وتوسيع المعهد الجزائري للبترول، وهكذا ارتبطت فرنسا بهذا الجهد الهائل في تكوين المهندسين والفنيين في طائفة واسعة من الميادين، وفي سنة 1978، بلغ عدد أفراد التعاون الفني 1320 شخصا، معظمهم منخرطون في تسيير هذه المعاهد المختلفة، غير أن التعاون يزخر بمشاريع جديدة ويوسع نطاق عمله ليشمل قطاعات متنوعة مثل السمعي البصري، والبحث في مجال السكن والطب والزراعة والمعلوماتية وكما هو الحال في التعاون الثقافي فإنه يعتزم الاستفادة الكاملة من الإمكانات الجديدة التي تتيحها البعثات متوسطة المدة، وقد حافظ الجهد الفرنسي في التعاون على ميزانية ثابتة منذ

سنة 1975 وفي جميع الأحوال فإن الجزائر هي التي تحظى بأكبر نصيب من هذه الاعتمادات في حين يوجه 48 بالمائة من المخصصات الفرنسية نحو المغرب العربي (Grimaud, 1994, pp. 112-113).

2.3 المساعدات الفنية والتقنية الفرنسية:

تطبيقا لاتفاقيات إيفيان وفي إطار التعاون بين ممثلي الحكومتين الفرنسية والجزائرية أجريت عدة محادثات نذكر منها المحادثات التي انعقدت في باريس في الفترة الممتدة من 11 إلى 13 جويلية 1963 والتي ركزت على المشاكل التي يفرضها التعاون بين البلدين في مجالات الشباب والرياضة والتعليم والسياحة ترأس الوفد الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الشباب والرياضة والسياحة بينما ترأس الوفد الفرنسي السيدان جان دو بروجلي (M. Jean de Broglie) كاتب الدولة لدى الوزير الأول للشؤون الجزائرية وموريس هيرزوغ (M. Maurice Herzog) كاتب الدولة للشباب والرياضة وأفضت المناقشات إلى إنشاء برنامج تعاون يشمل المساعدة في مجال المعدات وإرسال البعثات وانتداب الموظفين وتنظيم دورات تدريبية وتطويرية في كل من فرنسا والجزائر وتقديم المنح الدراسية كما بحث الوفدان كافة أشكال العلاقات بين شباب البلدين وبحثا سبل تطويرها في مجالات التدريب والتبادل والمعلومات، أظهرت هذه المحادثات اهتمام الجانبين بجميع القضايا المطروحة وتم الاتفاق على أن يكون التقدم المحرز وتعديلات التعاون في هذا المجال موضوع تواصل وثيق ومستمر بين الوزارات المعنية ومن مطالب الوفد الجزائري إرسال مدربين متخصصين سينما ومسرح وتصوير وموسيقى في مهمة إلى الجزائر (M.A.E.F, 1963)

قدمت الحكومة الفرنسية جهدا كبيرا فيما يخص التعاون التقني والثقافي، ففرنسا لم تتردد في مضاعفة الأجور والعلاوات لجذب أكبر عدد ممكن من المعاونين، ففي بداية السنة الدراسية 1963م- 1964م سخرت فرنسا تحت تصرف الجزائر 10.500 أستاذا ومعلما منها 1150 معلما في المدارس الثانوية و850 أستاذا في التعليم العالي وكانوا يدرسون باللغة الفرنسية (Ruzié, 1963) وفي سنة 1966 قدر عدد العاملين في التعاون التقني 3367 منهم 2767 مدنيا و 600 عسكري، المدرسون 7782منهم 7217 مدنيا و 565 عسكريا وفي شأن المدرسين الفرنسيين في الجزائر بمختلف اختصاصاتهم: العدد الإجمالي لمعلمي اللغة الفرنسية في الجزائر اعتبارا من 1 جويلية 1966: 10473 منهم 7782ضمن إطار التعاون، بما في ذلك 1206تحت مكتب الجامعة (OUCFA) ومنهم أيضا 1485 في إطار التعليم الحر أما البعثة العسكرية الفرنسية في الجزائر: فوصل عدد أفراد البعثة 430 (Chaib, 2016) وفي السنة الدراسية 1968 – 1969 وصل عدد الأساتذة الفرنسيين في التعليم الابتدائي 2030 أستاذ وفي المتوسط 1060 وفي التعليم الثانوي العادي 1280 والتقني 1040وفي التعليم العالي

370 أستاذ (M.A.E.F, 1969) علاوة على ذلك فإن عدد العملاء الفرنسيين الذين تم تجنيدهم بموجب التعاون (المدنيون و V.S.N.A) مستمر في الانخفاض: 812 في عام 1966م، 500 في عام 1971م، 632 في عام 1972م، 716 في عام 1973م، 385 في عام 1974م، 2416 في عام 1978م (Mouhoubi, pas de date, p. 255).

ويتوزع هؤلاء المتعاونين الفرنسيين توزيعا غير متكافئ حيث يقل عددهم في المناطق الداخلية مثل سعيدة وتيارت والأصنام والمدية وباتنة بنسبة 11.5% من الأجانب الناطقين بالفرنسية من الدرجة الأولى و18.5 % من الأجانب من الدرجة الثانية، على العكس من ذلك تمنح مهمة تدريس اللغة الفرنسية في الصحراء لأسباب مختلفة مثل تغير المناخ والمكافآت والإجازات وتردد الموظفين الجزائريين في قبول مهام في هذه المناطق المحرومة في الغالب إلى المتعاونين، يشكل المعلمون الناطقون بالفرنسية 90 % من إجمالي عدد المعلمين في منطقة الساورة و87 % في منطقة الواحات وتستقبل المدن الأربع الكبرى الجزائر العاصمة وهران قسنطينة وعنابة والمناطق المحيطة بها ثلاثة أخماس المتعاونين الفرنسيين (M.A.E.F, 1969).

منذ استقلال الجزائر سعى التعاون الفني إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: تقديم الدعم الدائم للإدارة الجزائرية وتكوين الكوادر الجزائرية في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، وتنفيذ إجراءات محددة مرتبطة بعمليات التنمية والتصنيع الممولة في إطار التعاون الاقتصادي. بلغ عدد المساعدين الفنيين الفرنسيين العاملين في الإدارة الجزائرية 2371 في الأول من جويلية 1968 مقارنة بـ 10000 في بداية عام 1963 وهذا الوضع هو ثمرة تعريب قطاع الخدمات وعودة بعض الموظفين تدريجيا إلى وطنهم ولرغبة مشتركة بين البلدين في أن يتحرر المتعاونون من أعباء التسيير، ليتفرغوا أساسا لأعمال الرقابة والإرشاد والتعليم، القطاعات ذات الأولوية للتدخل الفرنسي هي: الوظائف العامة150، الاقتصاد والتنمية الصناعية 362 الصحة 527 الزراعة 313 الوزارات التقنية 606 الكهرباء والغاز 136 السكك الحديدية 152 الطيران المدني 125، بلغت الاعتمادات الممنوحة عام 1969 لأجور الخبراء المدنيين ومتطوعي الخدمة الوطنية أكثر من 35 مليون فرنك (Bruno, 1968).

بالنسبة للمساعدات المالية الشكل البياني الموالي يوضح لنا أكثر في إطار ما يسمى التعاون الثقافي الفني.

الشكل 1: قيمة المساعدات المالية الفرنسية للشؤون الثقافية بالجزائر بملايين الفرنكات خلال السنوات من 1963م إلى غاية 1979م

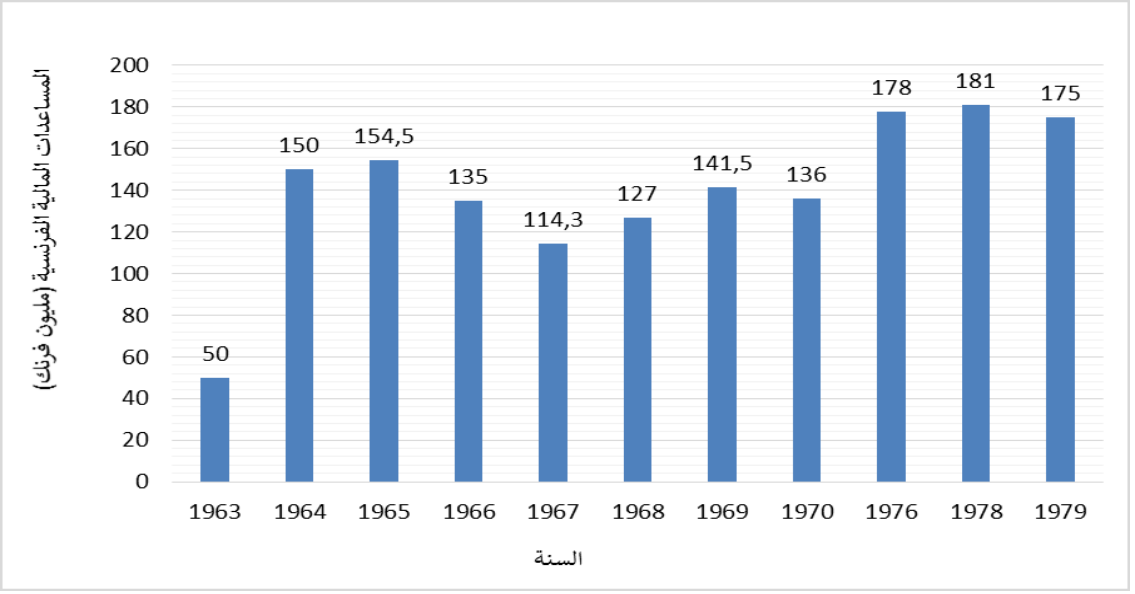

المصدر: (**Annuaire de l'Afrique du Nord**, **1968**, **1969**, **1970**, **1971**, **1977**, **1978**)

نلاحظ من خلال الشكل البياني الثبات النسبي في أرقام المساعدات المالية التي قدمتها الدولة الفرنسية للدولة الجزائرية في إطار ما يسمى التعاون الثقافي والفني حيث ارتفعت من 50 مليون سنة 1963 إلى 154 مليون سنة 1965 لتنخفض خاصة مع بداية السبعينات حيث قدرت ب 136 مليون فرنك، ومن أسباب ذلك استراتيجية التأميم التي اعتمدتها الجزائر لممتلكاتها وثرواتها خاصة تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 حيث أعلنت فرنسا في 15 أفريل انتهاء العلاقات المتميزة بين البلدين وتوترت العلاقات بينهما إلا أن هذه الأزمة لم تمنع التعاون إذ لجأ الطرفان كالعادة إلى التوفيق بين المصالح وقبلت فرنسا سيادة الجزائر على نفطها في الصحراء ومواصلة التعاون الثقافي معها نظرا للأهمية الاستثنائية التي توليها فرنسا لتأثير ثقافتها ولغتها الفرنسية في العالم ولم تنقطع أواصر التعاون الثقافي والعلمي أثناء أزمة سنتي 1971 – 1972 بل كانت على العكس من ذلك خير وسيلة تمتلكها فرنسا لتبقى قريبة من النخب الفرنكوفونية في الجزائر وأكد ذلك الوزير الأول السيد شابان ديلماس (M. Chaban-Delmas) إذ قال: ليس النفط بكل شيء فالتعاون مع هذا البلد سيستمر ما دام ذا مصلحة مشتركة إن روابطنا مع الجزائر قديمة جدا عظيمة الشأن والدور الذي تلعبه لغتنا في تطوير الفكر وتكوين الرجال هناك أساسي جدا بحيث لا يمكن أن يوضع له حد ولهذا السبب سنواصل تعاوننا الثقافي والفني مع الجزائر ومن

جهة أخرى لم يكن بومدين يعارض هذا التعاون بل انتهج سياسة لا تتعارض بالضرورة مع إرادة صانعي القرار الفرنسيين إذ اعتمد سياسة متوازنة مع تعريب الإدارة والتعليم تدريجيا فاللغة الفرنسية هي اللغة الثانية ووسيلة التبادل والتواصل مع الأجانب إلا أن القادة الجزائريين اتخذوا موقفا معارضا لانضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية التي اعتبروها منظمة ذات أهداف استعمارية (Arhir, 2014, pp. 99–102)، فاستمرت المساعدات المالية الفرنسية والتي بلغت سنة 1978: 181مليون فرنك ونستنتج أن الحكومة الفرنسية ركزت وعملت كثيرا على الجانب الثقافي لأنه يساعدها ويفيدها كثيرا في استمرار الإشعاع الثقافي لفرنسا في العالم وارتباط الجزائر بالفلك الثقافي الفرنسي.

3.3 التبادل الطلابي والأساتذة الجامعيين:

افتتحت جامعة الجزائر سنة 1909 أي في فترة الاستعمار الفرنسي، وبعد الاستقلال أسند الرئيس أحمد بن بلة مهمة الإشراف على الجامعة لأندري ماندوز(André Mandouze) في ربيع 1963 الذي عمل على استدراك العجز في هذا القطاع إثر فرار الإطارات الجامعية الفرنسية بعد الاستقلال فمثلا كلية الطب والصيدلة أصبحت بدون تأطير تماما، ورغم ذلك فقد أعلن 15 نوفمبر 1963 تاريخ افتتاح الموسم الجامعي بفضل جهود المدير هنري غوتييه (Henry Gautier) وأربعة عمداء فضلوا البقاء في مناصبهم لأهداف علمية وأخرى سياسية فمكن التعاون الفرنسي الجزائري من استقطاب أساتذة أكفاء من مختلف التخصصات والذين بلغ عددهم في الموسم الجامعي 1962 – 1963 حوالي 252 أستاذ ليصل عددهم في موسم 1964–1965: حوالي 270 من بينهم 22 أستاذا ضمن المتعاونين العسكريين موزعين كمايلي: 42 في معهد الآداب و32 في الحقوق و82 في العلوم و114 في العلوم الطبية (مغزيلي، 2021، الصفحات 251–253)، وبلغ عددهم سنة 1977: 900 أستاذ جامعي (Bruno, 1977)

وفي إطار التعاون أيضا قرر الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا وهو النقابة الطلابية الرئيسية في فرنسا أن يوفد إلى الجزائر بعضا من أعضائه المتطوعين لمساعدة السلطات المحلية ولا سيما في منطقتي الأصنام والبليدة كما أوردت ذلك الصحافة المحلية بتاريخ 17 جويلية 1963، وقد وصل هؤلاء إلى الجزائر في الخامس من جويلية وكان منهم فرنسوا الطالب في العلوم السياسية، ونيكول الطالبة في الآداب وقد تولى أمرهم أندري ماندوز مدير التعليم العالي حيث أنيطت بهما مهام عديدة منها إحصاء الممتلكات الشاغرة ومحو الأمية ومساعدة لجان التسيير وغير ذلك وكان من المقرر أن يوفد الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا 300 متطوع (Laskaris, 2015 – 2016, p. 136).

منحت فرنسا خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1980 منحا دراسية للمتدربين في إطار التعاون في التخصصات الطبية وبلغ عدد المتدربين 135 خلال سنتي 1975 – 1976 ليصل عددهم سنتي 1977 – 1978 حوالي 148، أما بالنسبة للطلاب الحاصلين على منح التعاون بلغ عددهم 452 خلال سنتي 1976 / 1977 (Mouhoubi, pas de date, p. 263)، وبلغ عدد الطلاب الجزائريين في الجامعة في فرنسا سنة 1976: 935 في كلية الحقوق و806 في الاقتصاد و601 في الطب و124 صيدلة، و30 في طب الأسنان، ومن بين الأكاديميات الفرنسية تعتبر أكاديمية باريس كرتيل فرساي الأكثر استقطابا للطلاب 3428 جزائريا وتليها عموما أكاديمية إكس –مارسيليا وغرونوبل وليون ومونتبلييه وبوردو وليل (André, 1976).

4 السياسات الثقافية الجزائرية: بين التحرر والتأثر (1962-1978)

1.4 سياسة التعريب كركيزة للهوية الوطنية:

سياسة التعريب في الجزائر بعد الاستقلال لم تكن مجرد مشروع لغوي أو تربوي بل كانت تطرح باعتبارها ركيزة مركزية في بناء الهوية الوطنية لذلك عملت منظومة الحكم في الجزائر المستقلة على استكمال الاستقلال الثقافي وإعادة بناء الشخصية الوطنية متأثرة بالواقع الذي فرضته تطلعات الثورة التحريرية وانعكاسات الثورة المضادة، وحددت جوانب أساسية وهي: الجزأرة، الاشتراكية والتعريب (سعيدوني، 2021، صفحة 207)، فتم وضع خطة مجملة للعمل في ميدان التعليم وفي الميدان الثقافي العام ترمي إلى أهداف جزئية ثلاثة هي: ديمقراطية التعليم – تعريب التعليم.

- إعطاء الأولوية للعلوم والتقنيات (الإبراهيمي، صفحة 79).

يجب الإشارة إلى أن اللغة العربية كانت لها مكانة خاصة في المواثيق الرسمية للجزائر المستقلة ومنها: دستور 1963م ودستور 1976م: هذا الأخير الذي أكد على: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية وتعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1976).

1.1.4 مراحل التعريب في التعليم والإدارة

أ- مرحلة التعريب المرحلي من 1962 إلى 1965: وهي فترة حكم الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية المستقلة أحمد بن بلة الذي اهتم بقضية التعريب، اتخذت وزارة التربية الوطنية في أول دخول مدرسي للجزائر المستقلة أي في أكتوبر 1962م قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وقد تم توظيف 3452 معلما لتدريس اللغة العربية كلغة وطنية لا كلغة أجنبية بعد أن تدربوا بسرعة في ورشات صيفية، كما شهد الدخول المدرسي الثاني بعد الاستقلال (1963- 1964) تنظيم تدريس العربية

وتعميم الإجراءات الخاصة بهذا الشأن على جميع المدارس وتدعيمها بالتعليمات التطبيقية وتم تعريب السنة الأولى الابتدائية تعريبا كاملا في الدخول المدرسي الثالث (1964– 1965)، إضافة إلى إلحاق المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالتعليم العمومي، وتقرر تعريب مادة التاريخ وزيادة توقيت التربية الأخلاقية والمدنية والدينية، ووضعت كتب مدرسية من المعهد التربوي الوطني وغيرها من الإجراءات المستعجلة (زرهوني، 1993، الصفحات 42–43)

وكانت المواد الأدبية في مرحلة التعليم المتوسط تدرس بالعربية عدا الجغرافيا، في حين المواد العلمية تدرس بالفرنسية، أما التعليم الثانوي أنشأت خمس ثانويات معربة وهي: ثانوية بن باديس بقسنطينة، عباس لغرور بباتنة وثانويتي الثعالبية للبنات وابن خلدون بالعاصمة وثانوية وهران (لوصيف، 2014، صفحة 164)، كما أصدر بن بلة عدة قرارات منها: تأسيس مدرسة عليا للترجمة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1964)، وتأميم دور السينما (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1964)، أما فيما يخص الإعلام فقد شهدت الجزائر حدث تاريخي هام وهو استرجاع السيادة الوطنية على الإذاعة والتلفزيون حيث يذكر لنا الأستاذ حميمي ربيع والذي عمل في الإذاعة والتلفزيون وكان حاضرا داخل المقر في ذلك اليوم بأنه جاءت الأوامر لكتيبة عسكرية من الولاية الرابعة للاستيلاء على مبنى الإذاعة والتلفزيون وتمكنت القوات الجزائرية من احتلال المقر وبسط السيادة الوطنية في 28 أكتوبر 1962 وتم إنزال العلم الفرنسي ورفع العلم الوطني الجزائري في المبنى على الساعة 11 صباحا وأمام هذا الإجراء قدم العمال الفرنسيون استقالتهم والذين أرادوا بخروجهم وانسحابهم من الإذاعة أن يعطلوها وأنها سوف تتوقف عن العمل لكنه أكد أن الفريق الصحفي والتقني الجزائري استطاع رفع التحدي وضمان استمرارية البث الإذاعي والتلفزي ففي نفس اليوم 28 أكتوبر على الساعة الواحدة تم إذاعة الجريدة الجزائرية في الإذاعة وعلى الساعة الثامنة ليلا إذاعة الجريدة باللغة العربية والثامنة والنصف ليلا باللغة الفرنسية ونفس الشيء على الساعة 11 ليلا واستمر العمل وكانوا ينامون في مقر الإذاعة والتلفزيون ولم يتلقوا رواتبهم من شهر أكتوبر إلى غاية شهر مارس واستمرت الإذاعة الجزائرية تشكل مع التلفزيون الجزائري المؤسسة الأم التي تمثل القطاع السمعي البصري في عهد الاستقلال (حميمي، 2025)، وتم سنة 1965م تعريب نشرة الأخبار، ولم تهتم الدولة بتعريب الصحافة المكتوبة في البداية والدليل على ذلك إنشاء صحيفة واحدة معربة فقط وهي يومية الشعب يوم 11 ديسمبر 1962م، أما الجرائد المفرنسة فاستحوذت على جزء كبير في قطاع الصحافة المكتوبة منها Le peuple و Alger ce soir، وهنا يتبين التناقض بين محتوى النصوص والخطاب الرسمي الذي يعترف باللغة العربية لغة رسمية، إذن

فرغم الجهود المبذولة إلا أن فترة الرئيس أحمد بن بلة تميزت باستمرار الازدواجية اللغوية، وهذا أمر طبيعي لحداثة الاستقلال وانعكاس السياسة الاستعمارية الفرنسية على اللغة والثقافة (لوصيف، 2014، صفحة 198).

ب- مرحلة بداية التجسيد الفعلي لتعميم اللغة العربية وقرارات التعريب من 1965 إلى 1978: تواصلت مساعي الدولة المستقلة في عهد الرئيس هواري بومدين الذي يؤكد دائما في خطاباته على سعي الجزائر للقضاء على التبعية الثقافية ، ففي مجال **التعليم:** أهم ما تم إنجازه تعريب السنة الثانية ابتدائية تعريبا كاملا في أكتوبر 1967م (زرهوني، 1993، صفحة 44)، وفي سنة 1974 أصبح التعليم الابتدائي معربا بالكامل وكذلك السنتان الأولى والثانية من التعليم المتوسط، وفي التعليم الثانوي عربت ثلث الفصول في الشعب العلمية، كما توجه إلى جزأرة الكوادر المشرفة على التعليم، حيث ارتفع عدد أساتذة اللغة العربية من 3432 سنة 1962- 1963 إلى 22797 سنة 1969- 1970، ثم إلى 49128 سنة 1976- 1977 (فيلالي، 2016، صفحة 377)، أما التعليم العالي شهدت كلية الحقوق توحيد البرامج التي تدرس باللغتين العربية والفرنسية ويوجد فرع معرب لكلية الحقوق في جامعات الجزائر وقسنطينة ووهران، وعرفت كلية الآداب ابتداء من أكتوبر 1970 تعريب الفروع التالية التاريخ الفلسفة الجغرافيا علم الاجتماع وعلم التربية وأصبحت اللغة الفرنسية ضمن اللغات الأجنبية تدرس كلغة حية وتعطى شهادة الليسانس فيها، كما تم فتح فرع معرب في كل من كلية العلوم والمدرسة العليا للتجارة وبالمدرسة العليا للصحافة، وأول قرار اتخذ في هذا الباب هو مرسوم رقم 588- 68 المؤرخ في 15 أكتوبر 1968 والذي يقضي بإجراء امتحان باللغة العربية في جميع الامتحانات والمسابقات التي تجرى بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، إضافة إلى القرار الوزاري المؤرخ في 25 أوت 1971 الذي نص على دمج اللغة العربية في جميع برامج التعليم العالي بثلاث ساعات أسبوعيا وإنشاء لجنة تعريب دائمة (التعريب في الجزائر، 1973) كما سار التلاميذ في مظاهرات في الجزائر، وهران وقسنطينة لدعم سياسة الحكومة في هذا المجال، وهذا ما عبرت عنه العريضة التي قدمها الطلاب والمعلمين إلى سلطات وهران خلال المسيرة الصامتة التي قاموا بها في 21 ديسمبر 1970م مدعمين قرار تطبيق التعريب في الإدارة (M.A.E.F, 1970)

الإدارة: أهم خطوات التعريب في هذه المرحلة كان أمر الذي صدر في 26 أفريل سنة 1968 والذي ينص على إجبارية معرفة اللغة العربية على كل من يريد الحصول على أية وظيفة دائمة في الإدارات الحكومية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو المنظمات العامة ابتداء من 01 جانفي 1971م، وبالإضافة إلى ذلك سيتعين على الموظفين المدنيين الذين تم تعيينهم قبل هذا التاريخ الحصول على مستوى معين من اللغة العربية مصدقا بشهادة دبلوم، ولن يتمكنوا من الاستفادة من الترقية أو التقدم في مهنتهم الإدارية بعد جانفي 1971م إلا إذا حصلوا

على هذه الشهادة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1968)، ويهدف هذا القرار إلى أن يكون بمثابة خطوة أولى نحو تعريب الإدارة الجزائرية كليا، لكن هذه التجربة الواعدة لم يحالفها النجاح لتحايل الإدارة في تطبيقها، ما أبقى اللغة الفرنسية مسيطرة على المصالح الإدارية والحياة الاقتصادية (سعيدوني، 2021، صفحة 484).

وفي 06 نوفمبر 1973م تم إنشاء اللجنة الوطنية للتعريب داخل الحزب برئاسة عبد القادر حجار، قدمت تقريرا في ديسمبر 1974م حول وضعية التعريب، (فيلالي، 2016، صفحة 381)، فعربت الرئاسة ووزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، وكذلك وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التربية الوطنية جزئيا وأما بقية الوزارات فقد تم تعريبها بشكل جزئي، واستمر في تعريب المحيط والحالة المدنية وأسماء الشوارع لوحات الترقيم، ثم إعلان يوم الجمعة عطلة نهاية الأسبوع بدل يوم الأحد سنة 1976.

الإعلام: فيما يخص التلفزة الجزائرية تم تعريب البرامج الرياضية والثقافية ابتداء من سنة 1972م، كما عربت النشرة الإخبارية الأساسية التي تذاع على الساعة الثامنة وبدأت تبث حصصا إخبارية وتحقيقات بالعربية (لوصيف، 2014، الصفحات 199–200)، وتم تعريب يوميتي النصر ابتداء من تاريخ: 03 جانفي 1972م وأصبحت تنشر على ست صفحات باللغة العربية بالكامل (M.A.E.F, 1972)، والجمهورية (عام 1976م) (فيلالي، 2016، صفحة 380)، فهكذا كانت مساعي الدولة المستقلة لإنجاح الثورة الثقافية مدعمة من الرئيس هواري بومدين الذي عبر عن مساندته الدائمة لعملية التعريب، حيث أعلن في مقابلة مع مراسل صحيفة "التايمز" في باريس نشرت في 02 فيفري 1971م: «أن الجزائر عام 1971م ليست جزائر 1962م وفي تحليله للعلاقات بين الجزائر وفرنسا، يرى رئيس الدولة الجزائرية أنها بسيطة ومعقدة في آن واحد فنحن مصممون على الدفاع عن مصالحنا ورفض أي شكل من أشكال الاستغلال، لقد فعلت القوة المحتلة السابقة كل ما في وسعها لثنينا عن استخدام لغتنا، ويجب علينا إعادتها إلى مكانتها الصحيحة وإثرائها بالتراث الثقافي العالمي (M.A.E.F, 1972)، كما جاء أيضا في جريدة المجاهد أفريل 1970م أن الرئيس بومدين خلال مداخلته التي قدمها أمام اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم أن التعريب ضرورة وطنية تعني القضاء على أهم عواقب الهيمنة الأجنبية، فمن واجب كل مناضل ثوري وكل جزائري العمل على تحقيقه فعليا بأفضل طريقة ممكنة من أجل استعادة الشخصية الجزائرية بشكل كامل (M.A.E.F, 1970)

2.1.4 التحديات والمعوقات التي واجهت التعريب

أ-نقص الكفاءات: رغم التزايد الملموس في عدد الأساتذة الجزائريين إلا أن هذا العدد لا يزال غير متكافئ مع عدد التلاميذ واكتظاظهم في الأقسام فمحاولة المدرسة العليا للأساتذة في إعداد الدفعات كانت غير كافية لتغطية الحاجيات والشكل البياني الموالي يوضح لنا قلة عدد المتخرجين منها:

الشكل 02: المتخرجون من المدرسة العليا بالقبة ومن فرعيها بوهران وقسنطينة ومن المدرسة العليا المتعددة التقنيات بوهران

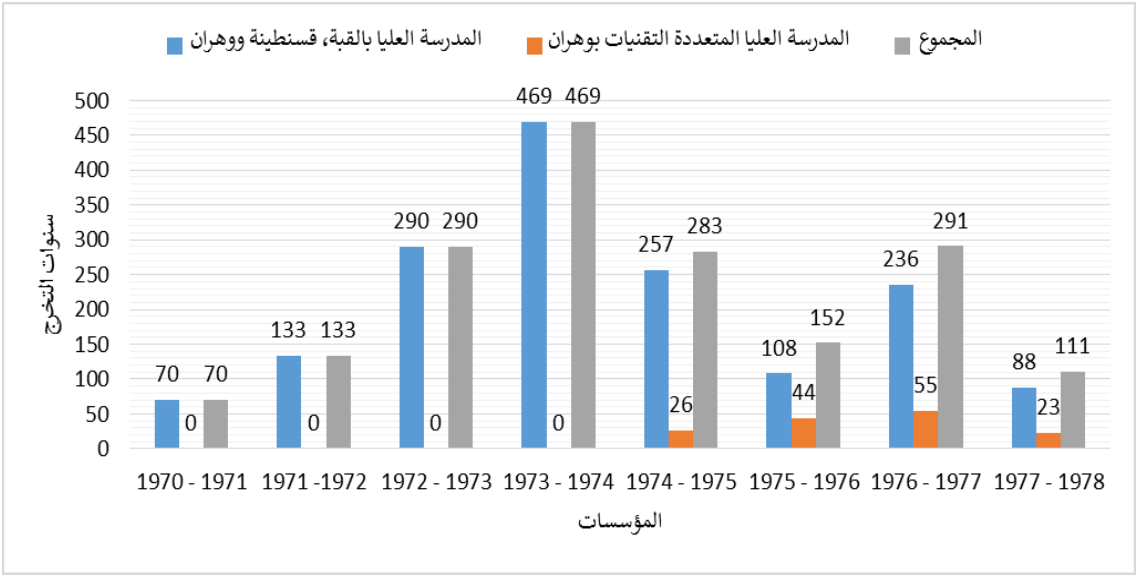

المصدر: (زرهوني، 1993، صفحة 75)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن المجموع الإجمالي من المتخرجين كل سنة لا يغطي إلا ربع الحاجيات السنوية، حيث شهدت السنوات الأولى من 1970 إلى 1975 ارتفاعا ولو بنسبة قليلة في عدد الأساتذة المتخرجين والذي بلغ 469 متخرج من المدرسة العليا بالقبة وقسنطينة ووهران خلال سنتي 1973-1974 لتتراجع النسبة خاصة سنتي 1977-1978 حيث قدرت بـ 11 متخرج، كما تشمل دفعات المدرسة العليا المتعددة التقنيات بوهران متخرجي المواد العلمية والتقنية، ويرجع هذا العجز إلى عدة أسباب منها: قلة الأجهزة والوسائل والنفور من وظائف التعليم ومنافسة القطاعات الأخرى وظروف العمل الممنوحة، إضافة الى عدم تطابق التكوين بهذه المؤسسات مع أهداف التنظيم التربوي من حيث أنه كان غير مخطط بطريقة تضمن لنا في أقرب وقت ممكن الاستغناء عن التعاون الأجنبي وذلك لا يكون إلا عن طريق تكوين أساتذة جزائريين أكفاء (زرهوني، 1993، صفحة 74).

ب–النصوص والمراجع: إلى جانب قلة عدد الأساتذة الأكفاء على مستوى التعليم العالي، وجدت الوحدات العلمية صعوبات في وضع النصوص بين أيدي الطلبة تكون مطابقة للبرامج المقررة، كما وجد الطلبة فراغا كبيرا في المراجع العربية المتعلقة بتخصصهم (التعريب في الجزائر، 1973).

ج–مقاومة بعض النخب: كان التعريب منذ الاستقلال محل خلاف بين المثقفين، بظهور توجهين أحدهما يؤمن بالتعريب فهو الذي يتقن قواعد اللغة العربية وآدابها ويمثل نمط الثقافة العربية الإسلامية وله إحساس الانتماء إليها ويجب تحقيق التعريب في جميع المجالات التربية والتعليم والإدارة والثقافة ووسائل الإعلام والمحيط الاجتماعي، أما التوجه الآخر فيدعوا للازدواجية فهو المتأثر بالثقافة واللغة الفرنسية بأخذ رموزه من العالم الغربي الذي يكون الدخول إليه باللغة الفرنسية، وهذا ما فتح المجال للمفاضلة بين اللغتين ويدافع دعاة الازدواجية ببقاء الفرنسية في الجزائر كغنيمة حرب كونها وسيلة تتيح للجزائر الانفتاح على العلوم الحديثة الموظفة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفرنسية لغة الفكر والعقل (لوصيف، 2014، الصفحات 137–138)،

ونذكر هنا موقف مصطفى الأشرف لما عين وزيرا لوزارة التربية الوطنية سنة1977والذي أعلن عدائه للمعربين بالتصريحات والمقالات التي نشرها في جريدة المجاهد اليومية فهو يرى بأن التعريب لم يحن وقته بعد، كون العربية لن تتخلص من مفرداتها الغريبة ومن آلياتها السطحية وضرورة إثرائها بالمصطلح العلمي الدقيق المساعد على نقل التكنولوجيا والتقنية لكن متى يتم ذلك (لوصيف، 2014، صفحة 140).

3.1.4 تأثير التعريب على اللغة الفرنسية في الجزائر

رغم المكاسب التي حققتها اللغة العربية في التعليم والإدارة ووسائل التواصل إلا أن اللغة الفرنسية حافظت على وجودها وعملت على تدعيم مكانتها في الميدان، كما عمل أنصارها بصمت وفعالية على تحجيم زخم عملية التعريب وعلى إنشاء فضاء فرنكفوني في جزائر الاستقلال (سعيدوني، 2021، صفحة 550)، تميزت الفترة الممتدة من 1962م إلى 1978م بازدواجية اللغة الفرنسية بشكل كبير والعربية فأغلب إدارات الدولة تعمل بالفرنسية وكل المؤسسات الاقتصادية لا تستعمل إلا الفرنسية في الغالب الأعم (سعيدوني، 2021، الصفحات 572 – 573) فغزت المدارس الفرنسية قرانا ومداشرنا في حين أغلقت المدارس الحرة التي كانت تعلم اللغة الوطنية وذلك بحجة العمل على التوحيد والرغبة في إعداد جيل العلم والتكنولوجيا واعتبار اللغة الوطنية عاجزة عن نقل المعارف العصرية، وصارت العربية أمرا غريبا في إدارتنا وفي سائر دواليب الدولة، والغريب أن هذه النتيجة التي تحققت في فترة وجيزة بعد الاستقلال لم تتمكن سلطات الاحتلال من تحقيق ولو جزء بسيط منها خلال 132سنة من الظلم والاضطهاد (الزبيري، 2015، صفحة 28).

ويقول شارل روبير أجيرون رغم تقدم اللغة العربية إلا أن الثنائية اللغوية الفرنسية العربية تظل حقيقة واقعة فالصحف اليومية المكتوبة باللغة العربية أقل عددا وانتشارا من تلك المكتوبة باللغة الفرنسية ولقد أدت ديمقراطية التعليم بشكل متناقض إلى زيادة عدد الناطقين باللغة الفرنسية (Ageron, 1990, p. 121).

أما الجامعة والمدارس العليا فهي تخرج غالبا من يتقنون الفرنسية فالمدرسة الوطنية للإدارة والمعهد الوطني للزراعة والمدرسة المتعددة التقنيات وغيرها تعتمد الفرنسية كلغة تدريس وحيدة في الواقع لا تعد اللغة العربية سوى لغة أجنبية إلزامية أولى (4 ساعات أسبوعيا في المدرسة الوطنية للإدارة)، أما بالنسبة للطلبة الجزائريين في الخارج فإن أغلبهم يواصلون دراستهم باللغة الفرنسية أو بلغة أخرى غير العربية.

يعتمد برنامج التدريب الشامل للمسؤولين التنفيذيين في الاقتصاد المتضمن في الخطة الرباعية على اللغة الفرنسية كلغة للتدريس بالإضافة إلى المعاهد السبعة للتكنولوجيا ثمرة التعاون الفرنسي والتي ستستقبل 7000 إطار مستقبلي في بداية العام الدراسي 1971 يجب أن نضيف 3500 طالب من معهدي بومرداس وعنابة الذين تم إنشاؤهما بمساعدة سوفييتية حيث يتم تقديم الدروس باللغة الفرنسية أيضا، وفي المجمل جمع نظام التكوين الجزائري في عام 1971 حوالي 12 ألفا من الفنيين ومهندسي التطبيقات المستقبليين الذين اكتسبوا معارفهم باللغة الفرنسية فقط ولم يخصصوا سوى وقت قصير لدراسة اللغة العربية، إن جهاز التعليم والتكوين الجزائري إذا نظر إليه في مجموعه لا يبدوا أنه يؤدي إلى ازدواجية لغوية منسجمة ولا إلى تعريب تدريجي ففي حين أن تعميم التمدرس الابتدائي يسعى في بادئ الأمر إلى جعل العربية لغة الثقافة والتواصل الوحيدة أو الرئيسة في الأوساط الريفية والشعبية نجد في الطرف الآخر من السلم الاجتماعي أن اللغة الفرنسية تزداد سطوتها بفعل ضرورات التنمية على الأطر المستقبلية للأمة (M.A.E.F, 1971) إذن رغم التدابير المتخذة لاستعادة مكانة اللغة العربية في المجتمع والتخلص من التبعية الثقافية إلا أن ثنائية اللغة بحكم الأمر الواقع لا تزال قائمة وهذا الوضع هو نتيجة عدة عوامل منها التأثير الثقافي لفرنسا ومشاكل تكييف اللغة العربية مع العالم الحديث والتناقضات الناجمة عن عملية التنمية، فرغم كل التقلبات والمنعطفات في ما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية إلا أن الجزائر لا تزال تنظر إلى فرنسا كشريك مهم تماما كما تنظر فرنسا إلى الجزائر كدولة قريبة ومهمة(Grimaud, 1994, p. 113) .

2.4 الاستعانة بالكوادر العربية

في ظل نقص الكوادر الجزائرية تبنت الجزائر سياسة تنويع الشركاء في مجالات التعاون الثقافي والتعليم من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع العديد من الدول من مختلف مناطق العالم، ولا سيما مع الدول العربية والمعسكر الاشتراكي مثل الاتحاد السوفياتي السابق والصين وكوبا وكان الهدف من هذا التنويع هو الخروج من

هيمنة فرنسا التي كانت الشريك الأول للجزائر في المجال التعليمي(Arhir, 2014, p. 69) كما قررت وزارة التربية الوطنية انتداب عدد من المعلمين من الدول العربية في الشرق الأوسط للعام الدراسي 1968– 1969م، فطلبت من حكومة دمشق إرسال 155 معلما وأستاذا موزعين على التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، ومن سلطات القاهرة تزويدها بـ 340 وظيفة تدريسية، كما طلبت من عمان التعاون مع 165 عضوا من أعضاء هيئة التدريس للقيام بأنشطتهم في المجالات التالية: 150 معلما في التعليم الابتدائي و15 معلما للرياضيات والعلوم في التعليم المتوسط (M.A.E.F, 1968)

وفي مجال المساعدة من طرف الدول العربية توضح لنا وثيقة أرشيفية عبارة عن رسالة بتاريخ 20 جوان 1973م من سفير فرنسا في العراق Pierre Cerles إلى السيد Michel Jobert وزير الخارجية وشمال إفريقيا وبلاد الشام بعنوان "المعلمون العراقيون في الجزائر" جاء فيها: بأن مدير العلاقات الثقافية بوزارة التربية والتعليم العراقي أبلغ نظيره الجزائري الذي يزور البلاد منذ 17 جوان أن الرئيس بكر لديه اهتمام كبير بتعريب التعليم في الجزائر وأن "العراق مستعد لتلبية احتياجات إخواننا الجزائريين في هذا المجال" وفي الواقع واصلت بغداد جهودها لمساعدة الجزائر على تنفيذ برنامجها لتعريب التعليم الابتدائي والثانوي وقررت إرسال 295 معلما جديدا إلى الجزائر للعام الدراسي 1973م– 1974م، وسيضاف هؤلاء المعلمون إلى 450 معلما عراقيا موجودين بالفعل في الموقع، ومن المرجح أن يجدد معظمهم عقودهم العام المقبل (M.A.E.F, 1973)

3.4 المؤسسات الثقافية الوطنية ودورها في تعزيز الهوية الوطنية:

كانت وزارة الثقافة إلى وقت طويل قطاعا مكملا لقطاعات وزارية أخرى، فاعتبرت بداية الاستقلال مسؤولية من مسؤوليات وزارة الإرشاد الوطني، ثم ألحقت بوزارة التربية الوطنية، ولذلك لم تتمتع باستقلاليتها التامة والحقيقية إلا سنة 1971 حيث حددت اختصاصات وزارة الإعلام والثقافة بموجب مرسوم صادر في 13 ماي 1971حيث تم الفصل بين اختصاصات التعليم ومجال الثقافة وأسندت إلى هذه الوزارة الإشراف على الشركات الوطنية أو المؤسسات العامة المنتجة لوسائل الإعلام والصحافة والسينما بما في ذلك تدريب الفنيين في هذا المجال (Etiene, 1973) وأهم هذه المؤسسات الثقافية نذكر:

1.3.4 المسارح: المسرح في الجزائر له تقاليده ورواده منذ العهد الاستعماري: علالو، ورشيد قسنطيني، ومحي الدين بشتارزي ومحمد توري وغيرهم وعليه يوجد تواصل أكيد بين أولئك الرواد والمسرح الوطني الجزائري لما بعد الاستقلال تحت إشراف مصطفى كاتب (Ibrahimi, 2008, p. 141)، فتم تأميم المسرح الوطني سنة 1963م وإنشاء مدرسة لتكوين الإطارات المسرحية ببرج الكيفان عام 1965 كما أشرف المسرح الوطني على تنظيم مسرح

الهواة عام 1971، تقلد منصب مدير المسرح مصطفى كاتب بعد 1963 وبرز العديد من المسرحيين في هذه الفترة منهم ولد عبد الرحمن كاكي وعبد القادر علولة ورويشد الذي قدم في تلك المرحلة "حسن طيرو" و"الغولة" و"البوابون" وتمكن من الحصول على إعجاب الجمهور لتوفيقه في إرساء أسس مسرح بسيط جريء بعيد عن الديماغوجية يعطي من خلاله الواقع المعاش ولا يحرم الجمهور حقه في التسلية (رمضاني، 1984)، انتهجت وزارة الثقافة سياسة اللامركزية منذ 1970 فأنشأت مسارح جهوية في كل من وهران وقسنطينة وفي أكتوبر 1971 نظمت الوزارة المهرجان الأول للمسرح وبدأ المسرح الوطني يعرف تعاونا من الدول المغاربية (لوصيف، 2014، صفحة 378)، وكانت عدة نشاطات مسرحية سواء داخل الوطن أو في الخارج، ركز المسرح على الوفاء للمبادئ التي ناضل في سبيلها قبل الاستقلال، وكان عليه تعميق تلك المبادئ بعد أن تبنت بلادنا الاختيار الاشتراكي للخروج من التركة الاستعمارية.

2.3.4 السينما: بعد استقلال الجزائر مباشرة شهر جويلية 1962، قامت السلطات الجزائرية بالتفكير في مستقبل السينما في البلاد لتواصل مسيرتها على نفس المسار السياسي الإيديولوجي ذو التوجه النضالي الثوري في مضامينها ومن أجل استكمال ثورة ما بعد الاستقلال، فدعم التاريخ من خلال السينما الوطنية من أجل ترسيخ الهوية الوطنية، وهكذا أنشأ المركز السمعي البصري والشركة الخاصة "أفلام القصبة" للإنتاج والتوزيع، وفي السنة الموالية أنشأ الديوان الجزائري للأخبار 1963، الذي سيتحول سنة 1964 إلى المركز الوطني للسينما، ويدعم بمؤسستين هامتين المعهد الوطني للسينما ومهمته تكوين إطارات السينما، والسينماتيك الوطنية الجزائرية التي ستقوم بدور إعلامي للمنتوج السينمائي الجزائري والدولي وخاصة سينما العالم الثالث وفي سنة 1967 يحل المركز الوطني للسينما والمعهد الوطني للسينما، وتنشأ مؤسسة جديدة تكلف بإنتاج وتوزيع المنتوج السينمائي الوطني والأجنبي داخل القاعات ومتاحف السينما وخاصة مع ثراء قاعات العرض السينمائي التي بلغ عددها آنذاك 350 قاعة وركزت أغلب الأفلام السينمائية على موضوع الثورة التحريرية وكانت أول تجربة سينمائية جزائرية خيالية قام بها مصطفى بديع بفيلم متميز "الليل يخاف الشمس" 1965 من إنتاج مشترك بين التلفزيون الجزائري والمركز الجزائري للسينما الذي أنشأ سنة 1964 والذي سبق له أن أنتج فيلما سابقا مع المخرج الفرنسي جاك شاربي (Jacques Charby) 1964، إضافة إلى فيلم معركة الجزائر للمخرج الإيطالي جيلو بونتيكورفو (Gillo Pontecorvo) سنة 1966 الذي يعرض أحداثا حقيقية من الثورة الجزائرية وتحصل على جائزة الأسد الذهبي في مهرجان البندقية الدولي سنة 1966 (بغداد، 2011، الصفحات 80-81) وتم خلال سنتي 1971 – 1972 إنتاج عشرين فيلما بمناسبة الذكرى العاشرة للاستقلال وقد حازت أفلام جزائرية 12 جائزة بمناسبة مهرجانات مختلفة لحرب التحرير

نذكر فيلم دورية نحو الشرق، ريح الأوراس، فجر المعذبين وقد كرست الجائزة الذهبية التي منحها مهرجان كان Cannesعام 1975 لفيلم وقائع سنين الجمر مما أدى إلى بروز السينما الجزائرية على الصعيد الدولي (لوصيف، 2014، الصفحات 371–372). ونظمت أسابيع ثقافية عديدة في الجزائر وخارجها منها مهرجان السينما الجزائرية في باريس بفرنسا والذي نظمته وزارة الاعلام والثقافة بالاشتراك مع جمعية الصداقة الفرنسية الجزائرية في الفترة الممتدة من 21 مارس إلى17 أفريل 1972 عرضت فيه 40 فيلما جزائريا بين طويل وقصير وحضر عرض الأفلام عدد من مخرجيها وقد لقيت هذه الأفلام إقبالا كبيرا وأثارت تعليقات النقاد في فرنسا وساهم هذا الأسبوع الثقافي في تعريف الجمهور الباريسي بجوانب عديدة من الثقافة الجزائرية (خمار، 1973)

3.3.4 المكتبات: شعرت الجزائر منذ الوهلة الأولى بأهمية المكتبات العامة ودورها فراحت تبني وتؤسس مثل هذه المؤسسات المعرفية داخل البلديات ودور الثقافة، تكفلت الدولة بالمكتبة الوطنية التي تأسست سنة 1835 ولهذه المكتبة صدى عالمي نظرا لحجم الكتب المحافظ عليها وعدد القراء الذين تستقبلهم، وتم سنة 1970 وضع القانون الخاص بالمكتبة الوطنية ووصل عدد المكتبات سنة 1976 إلى 400 مكتبة عبر الوطن وهو عدد قليل جدا (لوصيف، 2014، الصفحات 385–391)، فكان لهذه المؤسسات الثقافية دور كبير في بناء هوية وطنية قوية عربية إسلامية لكنها تحتاج إلى توسيع وتطوير دورها لمواكبة وسائل التعبير الرقمية الحديثة، كما اهتمت الجزائر بإنشاء المتاحف ودور الأرشيف وترميم وصيانة المواقع الأثرية الموجودة واسترجاع بعض التحف الفنية التي كانت موجودة في فرنسا، منذ الاستقلال والجزائر تطالب باستعادة أرشيفها الذي قامت السلطات الفرنسية بنقله إلى فرنسا في مارس 1962 والذي قدر حجمه بـ 200 ألف علبة أي ما يقارب 600 طن من الوثائق وذلك من أجل كتابة تاريخها، ولا يزال الأرشيف واحدا من ملفات الذاكرة محل النزاع بين الجزائر وفرنسا منذ 1962 إلى الآن، وتم إعادة بعض الوثائق والتي كان من بينها 450 سجلا في سنة 1967 جلها يتعلق بفترة ما قبل 1830 و15 علبة في سنة 1975 و133 سجلا في سنة 1983 وامتنعت عن إعادة ما تبقى منها بحجة متطلبات إنسانية وضرورات استراتيجية متعلقة بأمنها، وتعتبر الدولة الجزائرية استعادة الأرشيف خطوة هامة لإعادة مراجعة تاريخها القومي لصيانة ذاكرتها الوطنية وتثمين نضال شعبها المستمر طويلا في حماية شخصيتها الوطنية واستعادة استقلالها وسيادتها (علاوي، 2023).

5. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع تأثير اتفاقيات ايفيان على العلاقات الثقافية الفرنسية الجزائرية 1962-1978 توصلنا إلى النتائج التالية:

– اتفاقيات ايفيان هي اتفاقية ثنائية والدليل على ذلك العبارات التي احتوت عليها نصوصها كعبارة "التعاون المشترك" في نص الإعلان العام، كما أنها تمت بين طرفين دولة مستقلة وحركة تحرر.

– في الجانب القانوني اعترفت الحكومة الفرنسية بجبهة التحرير الوطني وناقشت معها مستقبل العلاقات بين البلدين وكيفية استفتاء تقرير المصير حسب ما تضمنته نصوص هذه الاتفاقية كانت وفق معايير قانونية، كما تضمنت نصوص متكافئة ونصوص غير متكافئة حسب القانون الدولي.

– لم تتخلى فرنسا عن مشروعها الثقافي في الجزائر من خلال اتفاقيات ايفيان بل غيرت وسيلتها من السيطرة العسكرية إلى الهيمنة الثقافية اللغوية حيث سعت إلى تحقيق أهداف أبرزها: استمرار النفوذ اللغوي الفرنسي والحفاظ على النظام التعليمي الفرنسي وضمان استمرار البعثات الثقافية والتعليمية الفرنسية في الجزائر من أجل غرس القيم والثقافة الفرنسية في الأجيال الجديدة كما كانت فرنسا تريد أن تبقى الجزائر جزء من العالم الفرنكفوني حتى بعد الاستقلال لضمان استمرار التأثير السياسي والاقتصادي عبر الثقافة.

– رغم استقلال الجزائر إلا أن التأثير الثقافي الفرنسي كان عميقا ونتج عنه: ازدواجية لغوية وثقافية، حيث أصبحت الجزائر تعيش بين اللغة العربية (رمز الهوية الوطنية) والفرنسية (رمز الاستعمار والتحديث) هذا ما خلق انقساما في النخبة بين المفرنسين والمعربين، لذلك واجه مشروع التعريب وإحياء الثقافة الوطنية صعوبات كبيرة بعد الاستقلال وظهور صراع الهويات، فواجهت الجزائر بعد الاستقلال تحدي إعادة بناء هوية وطنية أصيلة قائمة على العروبة والإسلام والأمازيغية في مواجهة الإرث الفرنسي الثقيل.

– سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى تحرير العقل الجزائري من آثار الثقافة الاستعمارية الفرنسية وإعادة بناء هوية وطنية مستقلة حيث اعتمدت على سياسة التعريب وجعلتها أولوية وطنية من خلال تعريب الإدارة والتعليم والإعلام وتكوين المعلمين العرب واستقدام الأساتذة من الدول العربية وإصلاح المناهج الدراسية وإنشاء مؤسسات ثقافية وطنية بهدف صون التراث الوطني وتوثيق الذاكرة التاريخية، إضافة إلى بناء إعلام وطني مستقل من خلال تأميم الإذاعة والتلفزيون وإنتاج برامج وأفلام جزائرية.

– رغم الجهود الكبيرة ظل التأثير الفرنسي قويا نسبيا في بعض المجالات خصوصا في اللغة والإدارة والجامعة بسبب عمق الإرث الاستعماري، فالمعركة الثقافية بعد الاستقلال كانت ولا تزال معركة طويلة المدى تهدف إلى بناء هوية وطنية متوازنة بين الأصالة والانفتاح.

6. قائمة المصادر والمراجع:

الأرشيف:

- M.A.E.F. (1963). *Entretiens Jeunesse, Sports, Tourisme et Education surveillée (Direction Afrique du Nord (Algérie 1966-1975) /134).* Archives diplomatiques Française (La Courneuve, France).
- M.A.E.F. (1968). *Recrutement par L'Algérie d'enseignants arabes du Moyen-Orient (Direction Afrique du Nord (Algérie 1966-1975) /134).* Archives diplomatiques Françaises (La Courneuve, France).
- M.A.E.F. (1969). *Coopération universitaire franco-algérienne (Direction Afrique du Nord (Algérie 1966-1975) /134).* Archives diplomatiques Française (La Courneuve, France).
- M.A.E.F. (1970). *Poser clairement le problème, El Moudjahid (Direction Afrique du Nord (Algérie 1966-1975) /134).* Archives diplomatiques Françaises (La Courneuve, France).
- M.A.E.F. (1970). *Texte de la pétition présentée aux autorités d 'Oran par les étudiants et les professeurs à la suite de leur manifestation silencieuse (Direction Afrique du Nord (Algérie 1966-1975) /134).* Archives diplomatiques Françaises (La Courneuve, France).
- M.A.E.F. (1971). *L'Arabisation en Algérie (Direction Afrique du Nord (Algérie 1966-1975) /134).* Archives diplomatiques Françaises (La Courneuve, France).
- M.A.E.F. (1972). *Arabisation totale du quotidien de Constantine Al Nasr et diffusion d'El Moudjahid dans l'est algérien (Direction Afrique du Nord (Algérie 1966-1975) /134).* Archives diplomatiques Françaises (La Courneuve, France).
- M.A.E.F. (1972). *Interview du président Boumediene, Londres, 2 février 1971, AFP (Direction Afrique du Nord (Algérie 1966-1975) /134).* Archives diplomatiques Françaises (La Courneuve, France).
- M.A.E.F. (1973). *Enseignants irakiens en Algérie (Direction Afrique du Nord (Algérie 1966-1975) /134).* Archives diplomatiques Françaises (La Courneuve, France).

الجرائد الرسمية:

- Gouvernement de la République française. (1962, Mars 20). Déclarations gouvernementales du 19 mars 1962 relatives à l'Algérie (Accords d'Évian). *Journal*

officiel de la République Française(67), pp. 3019, 3039. Récupéré sur https://www.legifrance.gouv.fr › jorf ›

- République Algérienne Démocratique et Populaire. (1962, Septembre 14). Décret n° 62-515 du 7 Septembre 1962 portant publication des protocoles, conventions et accords signés le 28 Août1962 et le 7 Septembre 1962 entre L'Exécutif provisoire de L'Etat algérien et le Gouvernement de la République Française. *Journal officiel de la République Algérienne*(14), pp. 113-173.
- République Algérienne Démocratique et Populaire. (1963, juillet 30). Décret n° 63-255 du 16 Juillet 1963 portant publication du protocole algéro-Français relatif à la répartition des établissements d'enseignement. *Journal officiel de la République Algérienne*(52), pp. 758-760.

الكتب:

- Ageron, C. R. (1990). *Histoire de l'Algérie contemporaine (1830- 1988)* (éd. 9). Paris, France : Presses Universitaires de France.
- Dahlab, S. (1990). *Mission Accomplie pour l'indépendance de l'Algérie.* Alger, Alger : Dahlab.
- Grimaud, N. (1994). *La politique extérieure de L'Algérie 1962 – 1978.* Alger, Alger : Rahma.
- Ibrahimi, A. T. (2008). *Mémoires d'un Algérien la passion de bâtir (1965-1978) (Tome 02).* Alger, Alger : Gasbah.
- Mouhoubi, S. (pas de date). *La politique de coopération algéro- Française : bilan et perspectives.* Paris, Paris : Opu-publisud.

الدوريات والمجلات العلمية:

- (1968, 1969, 1970, 1971, 1977, 1978). *Annuaire de l'Afrique du Nord*.
- Ageron, C. R. (1992, Jul-Sep). Les accords d'Évian(1962). *Vingtièmesiècle. Revue d'histoire*(35), pp. 3-15.
- André, A. (1969). Chronique sociale et culturelle. *Annuaire de l' Afrique du nord*, pp. 457-471.
- André, A. (1976). Chronique sociale et culturelle . *Annuaire de l' Afrique du nord*, pp. 501-515.
- Bruno, E. (1967). La coopération culturelle Franco-Maghrébine. *Annuaire de l' Afrique du nord*, pp. 115-159.
- Bruno, E. (1968). Chronique diplomatique. *Annuaire de l' Afrique du nord*, pp. 201-237.
- bruno, E. (1970). Chronique diplomatique. *Annuaire de l' Afrique du nord*, pp. 285-322.
- Bruno, E. (1977). Chronique diplomatique. *Annuaire de l' Afrique du nord*, pp. 453-472.

- Chaib, S. (2016). Les coopérants Francais en Algérie (1962-1966). *Cahiers d'études africaines* , pp. 243-266.
- Etiene, B. e. (1973). La politique culturelle de l'Algérie. *Annuaire de l' Afrique du nord*, pp. 45-76.
- Ruzié, D. (1963). La coopération franco-Algérienne. *Annuaire français de droit international, 9*, pp. 906-933.

الأطاريح:

- Arhir, M. (2014). les relations extérieures franco-algériennes à l'épreuve de la reconnaissance des torts infligés de 1962 à nos jours : étude du rôle de la reconnaissance dans le processus de la coopération et de la réconciliation (Thèse pour le Doctorat). Bordeaux, ECOLE DOCTORALE DE DROIT(E.D.41), France : Université de Bordeaux.
- Laskaris, E. (2015 - 2016). La coopération culturelle Franco-algérienne .Les coopérants Français en Algérie indépendante .Enseignants des écoles (institeurs et professeurs) et universitaires (1962 - 1980) (Thèse de doctorat). Histoire : Université Paris-Est.

قائمة المصادر والمراجع العربية:

- **الشهادات الحية:**
- ربيع حميمي. (4 سبتمبر، 2025). محطات تاريخية من مسيرة الاذاعة والتلفزيون في الجزائر. (هلة صورية، المحاور) الجزائر.
- **الجرائد الرسمية:**
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (3 نوفمبر، 1964). مرسوم رقم 46–241 مؤرخ في 10 ربيع الثاني 1384 الموافق 19 أوت 1964يتضمن تأميم دور للسينما. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*(46)، الصفحات 693–694. تم الاسترداد من https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2 جوان، 1964). مرسوم رقم 64–140 مؤرخ في 10 محرم 1384هـ الموافق 22 ماي 1964م بشأن تأسيس مدرسة عليا للترجمة. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*(2)، الصفحات 23–28. تم الاسترداد من https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (3 ماي، 1968). أمر رقم 68–92 في 28 محرم 1388 الموافق 26 أفريل 1968 يقضي بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*(36)، الصفحات 533–534. تم الاسترداد من https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (24 نوفمبر، 1976). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*(94)، الصفحات 1292–1326. تم الاسترداد من https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

- نداء الرئيس بن خدة الى الشعب. (20 مارس، 1962). *المجاهد*(117)، الصفحات 334-335.
- **الكتب:**
- أبو القاسم سعدالله. (2007). *تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، ج10*. الجزائر، الجزائر: دار البصائر.
- أحمد بلية بغداد. (2011). فضاءات السينما الجزائرية نظرة بانورامية على تاريخ السينما في الجزائر.
- أحمد طالب الإبراهيمي. (بدون تاريخ). *من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962- 1972*. (حنفي بن عيسى، المترجمون) الجزائر، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- أرزقي العربي أبرباش. (2013). *المعاهدات غير المتكافئة في ضوء القانون الدولي المعاصر والشريعة الاسلامية حالة اتفاقيات ايفيان بين الجزائر وفرنسا 1962م*. الجزائر، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع.
- الطاهر زرهوني. (1993). *التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال*. الجزائر، الجزائر: موفم للنشر.
- أوليفييي لونغ. (2012). *الملف السري – اتفاقيات ايفيان – مهمة سويسرية للسلم في الجزائر*. (خليل أوذاينية، المترجمون) الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن يوسف بن خدة. (1987). *نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان*. (لحسن زغدار، و جبائلي محل العين، المترجمون) الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن يوسف بن خدة. (2007). *شهادات ومواقف* (الإصدار 1). الجزائر: دار الأمة.
- رضا مالك. (2003). *الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956 - 1962* (الإصدار 1). (فارس غصوب، المترجمون) لبنان، لبنان: دار الفارابي.
- سعد دحلب. (2007). *المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر*. الجزائر، الجزائر: منشورات دحلب.
- سفيان لوصيف. (2014). *السياسة الثقافية في الجزائر الأيديولوجيا والممارسة* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: منتدى المعارف.
- شارل ديغول. (1971). *مذكرات الامل – التجديد – 1958- 1962*. (سموحي فوق العادة، المترجمون) بيروت، لبنان: منشورات عويدات.
- عبد السلام فيلالي. (2016). *الجزائر الدولة والمجتمع 1965- 1979* (الإصدار 1). الجزائر، الجزائر: الوسام العربي للنشر والتوزيع.
- محمد العربي الزبيري. (2015). *الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982* (الإصدار 2). الجزائر، الجزائر: دار الحكمة.
- محمد حسنين. (1986). *الإستعمار الفرنسي* (الإصدار 4). الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- موريس فايس. (2013). *نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961 -29 جوان 1962*. (صادق سلام، المترجمون) الجزائر، الجزائر: عالم الأفكار.
- نازلي معوض أحمد. (1978). *العلاقات بين الجزائر وفرنسا (من اتفاقيات ايفيان الى تأميم البترول)*. مصر، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ناصر الدين سعيدوني. (2021). *المسألة الثقافية في الجزائر النخب–الهوية–اللغة (دراسة تاريخية نقدية)* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
- **الدوريات والمجلات العلمية:**
- بوعلام رمضاني. (1984). أضواء على المسرح الجزائري. *الثقافة*(79)، الصفحات 23–40.
- محمد خمار. (1973). الحياة الثقافية في الجزائر والعواصم العالمية. *الثقافة*(14)، الصفحات 161–192.
- فضيلة علاوي. (ماي، 2023). الأرشيف الجزائري بين السطو الفرنسي ومعركة التحرير 1962–2022. *مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، 07*(02)، الصفحات 1457–1466.
- **الأطاريح:**
- عبد القادر مغزيلي. (2021). العلاقات الثقافية الجزائرية الفرنسية 1962 –1972 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، وهران: جامعة وهران1.
- فضيلة علاوي. (2017). العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الأرشيف الفرنسي 1958–1972 (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الانسانية، الجزائر: جامعة الجزائر –2 – أبو القاسم سعد الله.
- **المؤتمرات:**
- التعريب في الجزائر. (1973). *وزارة التعليم الابتدائي والثانوي ، اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الثاني للتعريب* (الصفحات 2–89). الجزائر: ذاكرة المدرسة الجزائرية.